الاقتصاد العراقي- صراع من اجل الاصلاح

ترجمة: فاروق السعد

يقول تقرير جديد صادر عن صندوق النقد الدولي إن نمو الاقتصاد العراقي متوقف بسبب تدهور الوضع الامني. كما يبدو ان التقدم في العملية السياسية ، قد تباطأ ، بدخول الحكومة الجديدة في معركة من اجل اخراج دستور جديد. يبدو ان مستقبل العراق سيكون مظلما من دون حدوث تحسن ملحوظ في واحدة من هذه المجالات.

في العراق هذه الايام، يواجه المسؤولون باستمرار لغز البيضة و الدجاجة. فلو استطاعت الحكومة ان تعيد ايقاف الاقتصاد العراقي المتعثر على قدميه، فان المداخيل المتصاعدة كفيلة بتجفيف مصادر المتمردين البائسين. ولكن كما اوضح التقرير الجديد الصادر عن صندوق النقد الدولي IMF، سيكون في غاية الصعوبة اعادة الاقتصاد الى الطريق من دون كبح جماح التمرد اول الامر، الذي يقوم بافشال الجهود الرامية الى اعادة الاعمار. فجميع الصناعة النفطية هي الضحية الاكثر بروزا لهذا التمرد. فبعد ان نما الدخل الاجمالي المحلي بمقدار ٥٠٪ العام الماضي، تشير توقعات IMF الى ان نسبة النمو المخطط لها ١٦,٧٪ ستنخفض الى ٤٪ هذا العام، وهو معدل جيد بالنسبة الى بلد غني صناعي، ولكنها تثير الشفقة في بلد غني بالنفط و هو في طور النقاهة من سنوات الحروب وسوء الادارة. ان هذا الهبوط في التوقعات هو بسبب حجم الانتاج النفطي المتدني غير المتوقع، الذي يتوقع الان ان يصل إلى مليوني برميل في اليوم فقط هذا العام، أي ما يقارب ٢٠٪ اقل من الكمية المتوقعة في الاصل و البالغة ٢,٤ مليون برميل، وهي مازالت اقل كثيرا من ٢,٥ مليون برميل التي كان العراق يضخها قبل الغزو الامريكي عام ٢٠٠٣. يقول التقرير ان سبب ذلك هو التمرد، الذي جعل البنية التحتية للنفط العراقي واحدة من اهدافه الرئيسة. يعيق التمرد من الجهود الرامية الى التطور بطرق اخرى. لقد منعت مخاطر العنف الاستثمارات في البلاد؛ ولهذا التاريخ، كما يقول التقرير، لم يمنح أي من البنوك الاجنبية اجازات في عام ٢٠٠٣ . كما يتطلب الامر ايضا مانحين و حكومة لتحويل حصة متزايدة من التخصيصات لاعادة اعمار العراق لحماية العمال و المعدات. يشكل الامن و التامين كما يشير التقرير ٣٠-٥٠٪ من مجموع تكاليف اعادة الاعمار. و النتيجة هي غياب الامن الاقتصادي وهذا من غير شك يجعل عملية التجنيد اكثر سهولة بالنسبة للمتمردين. فبوجود ٩٦٪ من العوائل التي تتسلم الحصص الغذائية الشهرية، يقول برنامج الامم المتحدة للتطوير بان ما يقارب نصف الاطفال الذين هم دون الخامسة يعانون سوء التغذية. كما تبلغ نسبة وفيات الاطفال اكثر من ١٠٪ من مجموع الولادات في العراق، مقارنة بالنسبة ٣٪ في البلد المجاور الاردن؛ كما ان ١٩٣ من كل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة تؤدي الى وفاة الام، مقابل ٤١ في الاردن. و اغلب تقديرات نسبة البطالة تشير الى ٣٠-٤٠٪ ، رغم ان احدى الدراسات التي قامت بها جامعة بغداد قد وضعت الرقم ٧٠٪. بقيت الخدمات العامة، التي تساعد على تكوين الراي العام في الحكومة، متهاوية ولا يعتمد عليها. ففي الاسبوع الماضي بدأ مقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي، بالدعوة الى عمليات الاحتجاج ضد تدني مستوى خدمات الماء و الكهرباء. في الوقت الذي يكون فيه من الناحية الفعلية جميع العراقيين مرتبطين بالشبكة الكهربائية الوطنية، و اغلبهم يمكنهم الوصول الى انابيب الماء، الا ان الكثير يشير الى ان درجة الاعتماد على التجهيز منخفضة جدا. من غير المحتمل ان يتم اصلاح هذه المشاكل في الوقت الذي ما زالت فيه السياسة العراقية نزقة و متشرذمة. ولو امكن ضم المجاميع السنية الرئيسة الى الحكومة، فان ذلك قد يخفف من التمرد، و هو ما يحرر المانحين و الحكومة للتركيز على تحسين الخدمات العامة و البنية التحتية النفطية. و لكن في الوقت الذي ارتفعت فيه الآمال عندما بدأ رجال الدين السنة محادثات حول المشاركة في العملية السياسية، الا ان المباحثات حول الدستور الجديد قد وصلت الى مأزق. فالاكراد و الشيعة ، الذين يحتلون الاراضي الحاوية على النفط، يفضلون منح السلطة -و الاموال- الى المقاطعات. اما السنة، و بشكل لا يثير الدهشة، فهم يعارضون بشدة أي خطة من هذا النوع، و هددوا بالتصويت ضد الدستور.

و في نفس الوقت، يبذل الفريق الاقتصادي للبلاد قصارى جهده. يركز صندوق النقد الدولي على عدة مجالات تثير القلق، من اهمها الحالة الخطيرة للميزانية العراقية. فالمشاكل في القطاع النفطي قد حرمت الدولة من واردات هي باشد الحاجة اليها لاعادة الاعمار. ان صادرات النفط، التي كانت الحكومة قد توقعت ان تصل الى ١,٨ مليون برميل في اليوم في هذه المرحلة، لم تصل الا الى معدل ١,٤ مليون برميل في اليوم في الاشهر الخمسة الاولى من عام ٢٠٠٥، و هو نفس المستوى في عام ٢٠٠٤، وحتى الان، امكن التعويض عن ذلك عن طريق اسعار النفط المرتفعة. و لكن الضغوط من اجل الصرف قد ارتفعت ايضا، خصوصا إن الحكومة لا تمتلك بعد سيطرة كافية على الميزانية لمساعدتها في السيطرة على ما تصرف، و في أي مكان. يحث صندوق النقد الدولي الفريق الاقتصادي العراقي على الشروع في وقف الدعم للمنتوجات النفطية، التي تشكل نزفا للميزانية؛ يستطيع العراقيون ان يشتروا النفط بسعر ١,٣ سنت امريكي للتر الواحد فقط. تكلف عمليات الدعم هذه الحكومة ٨ مليارات دولار تقريبا. يبدو ان الوزراء يتفقون على ان هذه هي فكرة جيدة، و لكنهم يعلمون بان ذلك لن يكن مقبولا لدى الشعب. تعج السياسة النقدية ايضا بالصعاب. فقد كان تضخم الاسعار بالنسبة للمستهلك اكثر من ٣٠٪ في السنة الى كانون الأول عام ٢٠٠٤، لقد توقع برنامج مساعدات ما بعد الحرب التابع الى صندوق النقد الدولي تضخما يبلغ ٧٪ فقط في تلك السنة. يعزو الصندوق هذا الفرق الى تصاعد العنف خلال الاشهر التي سبقت انتخابات الجمعية الوطنية في كانون الثاني ٢٠٠٥ ، التي رفعت اسعار السلع الاساسية مثل الغاز و الغذاء. قام البنك المركزي العراقي اخيرا بتوسيع مدى التكتيكات التي يستخدمها للحصول على زيادة في السيولة في النظام و لتثبيت قيمة الدينار العراقي امام الدولار، و هو، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الحالة البدائية للنظام المالي العراقي، افضل آلية يمتلكها البنك للمحافظة على استقرار الاسعار. انخفضت نسبة التضخم في الاشهر الخمسة لغاية أيار، و لكن صندوق النقد الدولي يحذر من انه يجب عمل المزيد، و يعتقد بان التضخم قد يرتفع مرة اخرى خلال الاشهر القادمة لينتج معدل ٢٠٪ خلال عام ٢٠٠٥ و بصورة عامة، يبدو ان الفريق الاقتصادي العراقي يقول الاشياء الصحيحة. فهو لديه خطط لتحديث النظام المصرفي الذي يعاني من نقص رأس المال، والذي لا يمتلك حاليا خدمات الدفع الالكتروني و لا تتوفر الا عملية مقاصة بدائية. و هو يعمل على خفض الديون العراقية الاجنبية، التي حتى بعد جولة شطب الديون ستبلغ و بشكل مؤلم ثلاثة اضعاف الناتج المحلي الاجمالي. كما انه يحاول وضع آليات مالية ونقدية تسمح للحكومة باعادة توحيد البلاد معاً. و الى ان يتضاءل التمرد، على اية حال، فان الامور قد تتهاوى بشكل اسرع من عملية الاصلاح الاقتصادي التي يقوم بها فريق الاصلاح.

عن: الايكونومست

في الهم الاقتصادي

نزعم اننا انجزنا الخطوة الاولى

حسام الساموك

كانت الحلقة الدراسية التي نظمها القسم الاقتصادي في مؤسسة (المدى)، والخاصة بمواجهة مشروع رفع دعم المشتقات النفطية، منبراً فكرياً مسؤولاً في تجسيد فاعلية قطاع الباحثين والاكاديميين في الشان الاقتصادي مثلما ارست تقليداً رائداً، اكد المشاركون فيه ان يتواصل ليعطى اكله في شتى مفردات حياتنا اليومية وما يكابده المواطنون من معاناة متواصلة وما يعانيه اقتصادنا الوطني من مشكلات لا بد من ان يتحمل المعنيون في مراكز البحث العلمي والجامعات المختلفة والمؤسسات ذات العلاقة الدور الفاعل في مساراته الامينة وتوجهاته المثمرة.

وانسجاماً مع النتائج الطيبة التي خرج بها الباحثون والمتخصصون الاكاديميون، وما تركته من اثار سجلتها عبارات الثناء والحث على تبني المزيد من الفعاليات المماثلة، مع التعهد من الجهات المشاركة في تعزيز جهود مشتركة منتظرة، والدعوة مرة اخرى الى تكثيف تلك الفعاليات وفرضها كحالة قائمة تؤكد حضورها وضرورة احتلالها موقع الصدارة فاننا نتهيأ لمشروعات وبرامج مماثلة اخرى تجعل الساحة الاقتصادية بشتى قنواتها تغص بما يلبي حاجتها لتأكيد الرأي المسؤول واعلاء الصوت الراجح وتصعيد الممارسة المثمرة تجاوزاً لشتى التوجهات التي تتعارض مع ما يدعم الفعالية التنموية الطموحة ويعزز مشاريع البناء والعطاء والخير.

ان ما ينبغي ان تتجه اليه المشروعات الاقتصادية الطموحة هو ان توفر لاكثر القطاعات ما يفعل عطاءها لا ان يشل قدرتها على العطاء، وحين نطالع برامج المؤسسات ما ينتمي منها للقطاع العام وما يقع تحت ادارة القطاع الخاص هو ان تهيئ اكبر عدد من فرص العمل لجموع العاطلين، وان تستثمر قدراتهم، كل في اطار اهتماماته، تلبية لحاجتهم للعمل وبما يحرك عجلة الانتاج الوطني ويسقط رهانات من يتطلع لأن تخبو شمس العطاء في العراق..

مع هذه الافاق الرحبة ننطلق بامالنا العذبة مع كل من يعزز الحلم الاوحد حيث برامج الخير والتوحد التي تجمع كل العراقيين في خيمة المحبة الواعدة.

ومع القناعة بان مسيرة الالف ميل لا بد ان تبدأ بخطوة، فاننا نزعم انجازها لنتواصل في ميدان اهتمامنا، حيث غدا الشأن الاقتصادي، هم جموع البشر وديدنهم لغرس كل بذارهم، املاً في ان يستظلوا بسنابل عطاء لا بد ان تتفتح زهورها وتثمر وتعطي اكلها.. اليس من يتفاءل بالخير لا بد من ان يجده؟.. كيف اذن يكون غرس العراقيين اذا ما اعتزموا ان يغرسوا الخير والحب والتواصل!!

احتياطي تونس من العملات الأجنبية ٤,١٨ مليار دولار

تونس- وكالات

أعلن البنك المركزي التونسي ارتفاع احتياطي تونس من العملات الأجنبية منذ بداية العام الحالي حتى الخامس من الشهر الجاري إلى ٥,٤٥ مليار دينار (٤,١٨ مليار دولار). ومثل ارتفاع الاحتياطيات إلى هذا المستوى المرة الأولى من نوعها بعد بلوغها ٤,٢٨ مليار دينار (٣,٢٨ مليار دولار) في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٤ . وعزا البنك الزيادة الملحوظة في الاحتياطيات إلى نشاط وانتعاش قطاع السياحة في أعقاب تجاوز أزمة هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ فقد ارتفع الدخل من السياحة هذا العام حتى نهاية الشهر الماضي بنسبة ١٢,٦٪ وبلغ ١,٢٦٧ مليار دينار (٩٧٣ مليون دولار). وأكدت بيانات صادرة عن البنك المركزي زيادة تحويلات المغتربين خلال الأشهر الماضية من العام الحالي بنسبة ٥,٣٪ إذ ارتفعت إلى ما يزيد على ٧٤٤ مليون دينار (٥٧١ مليون دولار).

حركة سوق المواد الانشائية

المادة	الكمية	السعر بالدنيار
السمنت العادي	طن	١٩٥٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢١٠٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٥٥٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٤٥٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	٨٠٠٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

سوق العراق للاوراق المالية العشرة اليومية ليوم الاثنين المصادف 29/8/2005

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر الحالي	معدل السعر السابق	اعلى سعر لفة	ادنى سعر لفة	سعر اخر طلب شراء
قطاع المصارف									
مصرف الشرق الاوسط خ	40667374	282395940	6.950	6.900	6.950	7.000	7.000	6.850	6.900
مصرف البصرة خ	52051496	270956032	5.000	5.250	5.200	5.100	5.300	5.000	5.250
مصرف بابل خ	83945402	336026148	3.550	4.150	4.000	3.600	4.150	3.550	3.950
مصرف الاقتصاد خ	5042183	80674928	16.000	16.000	16.000	15.500	16.000	16.000	0.000
مصرف الخليج التجري	13012000	94672400	7.500	7.200	7.300	7.300	7.500	7.200	0.000
مصرف الوركاء خ	652890679	6484799283	10.000	9.600	9.950	9.650	10.000	9.600	0.000
مجموع قطاع المصارف	847609134	7549524732							
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف		84.042							
قطاع الخدمات									
مدينة العاب /المرصافة	968749	9890243	10.500	10.000	10.200	10.350	10.500	10.000	10.000
الموصل لمدن الالعاب م	200163	1521239	7.600	7.600	7.600	7.600	7.600	7.600	7.750
المعمورة العقارية خ	41652352	254021358	6.450	6.000	6.100	6.450	6.450	6.000	6.000
بغداد لنقل الركاب م	54885	425359	7.750	7.750	7.750	7.750	7.750	7.750	7.750
البادية للنقل العام م	106899	320697	3.000	3.000	3.000	3.000	3.000	3.000	0.000
مجموع قطاع الخدمات	42983048	266178895							
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات		99.868							
قطاع الصناعة									
المنصور الدوائية م	10068978	35157627	3.500	3.300	3.500	3.450	3.500	3.300	0.000
الخياطة الحديثة خ	490000	1421000	2.900	2.900	2.900	2.900	2.900	2.900	3.150
السجاد و المفروشات خ	101000	555500	5.500	5.500	5.850	5.500	5.500	5.500	0.000
الغازية الشمالية خ	69996234	290861062	3.900	4.350	4.150	3.900	4.350	3.900	4.250
بغداد للمشروبات الغازية	24733313	125659747	5.100	5.000	5.100	5.100	5.150	5.000	5.000
النسور العراقية م	6296120	18902226	3.000	3.050	3.000	3.000	3.050	2.950	0.000
الهلال الصناعية م	2066072	10433664	5.050	5.050	5.050	5.750	5.050	5.050	0.000
الصناعات الخفيفة م	10167015	38335703	3.950	3.950	3.750	3.950	3.950	3.700	3.850
الصناعات الكيمياوية م	2832564	20445576	7.050	7.300	7.200	7.050	7.300	7.050	7.150
الفلوجة للمواد الانشائية م	53456	176405	3.300	3.300	3.300	3.300	3.300	3.300	0.000
الصناعات الغذائية م	1485803	7322108	5.000	4.800	4.950	5.150	5.000	4.700	4.700
الخزر للمواد الانشائية	40000	90000	2.250	2.250	2.250	2.300	2.250	2.250	0.000
كركوك الانشائية	22582	79037	3.500	3.500	3.500	3.500	3.500	3.500	0.000
الاصباغ الحديثة م	2455000	15098250	6.150	6.150	6.150	6.150	6.150	6.150	6.100
صناعة الكارتون م	25000	150000	6.000	6.000	6.000	6.000	6.000	6.000	6.000
الاثاث المنزلي م	538852	1697384	3.150	3.150	3.150	3.100	3.150	3.150	3.150
مجموع قطاع الصناعة	131371989	566385289							
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة		20.635							
قطاع الفنادق والسياحة									
فندق فلسطين م	10000	700000	70.000	70.000	70.000	70.000	70.000	70.000	0.000
فندق عشتار م	25000	1500000	60.000	60.000	60.000	59.150	60.000	60.000	60.000
فندق بابل م	4000	216000	54.000	54.000	54.000	55.500	54.000	54.000	53.000
فندق بغداد م	120000	6592000	55.000	55.000	54.950	56.200	55.000	54.000	0.000
مجموع الفنادق والسياحة	159000	9008000							
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة		26.313							
قطاع الزراعة									
الثرار للانتاج الزراعي خ	22000	22000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	1.000	0.000
الاخاء للانتاج الزراعي خ	750000	600000	0.800	0.800	0.800	0.800	0.800	0.800	0.000
العراقية لتسويق اللحوم م	573622	7026870	12.250	12.250	12.250	12.500	12.250	12.250	12.000
مجموع قطاع الزراعة	1345622	7648870							
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة		88.835							
المجموع العام للاسهم	1023468793	8398745785							
بلغ الرقم القياسي العام	44.902	عدد النقاط 0.542			وبنسبة ارتفاع 1.221				%